ومن المعروف ان السلطات الاسرائيلية كانت قد صادرت في الماضي مساحات كبيرة من الاراضي التي يملكها العرب ، تنفيذا لسياسة تهويد الجليل . فبعد حرب ١٩٥٦ صادرت السلطات نحو ١٢٠٠ دونم من اراضي الناصرة لاقامة مدينة الناصرة العليا عليها ، وكذلك صادرت في سنة ١٩٦١ نحو ٢٠٠٠ دونم من الاراضي العربية الواقعة في سهل البطوف والتابعة لقريتي عرابة وسخنين ، لاستعمالها في مشروع تحويل مياه نهر الاردن . وفي اواخر السنة نفسها صادرت مساحته ٥١٠٠ دونم من الاراضي التابعة لقرى دير الاسد والبعنة ونحف الواقعة في مركز الجليل على الطريق الرئيسية عكا — صفد ، وذلك لاقامة مدينة كرميئيل عليها . وهذا عدا عن الاراضي التي استولت عليها اسرائيل خلال حرب ١٩٤٨ وبعدها، ثم صادرتها ، من معظم القرى العربية في الجليل. ويبدو ان الحكومة الحالية ماضية في سياسة المصادرة هذه ، رغم ما اثارته في الماضي من سخط واستنكار شديدين بين العرب .

وفي اطار تقوية الاستيطان في الجليل ، اعلن ايضا ان وزارة الزراعة وقسم الاستيطان في الوكالة اليهودية قد شنا مؤخرا حملة قوية « للقضاء على وباء تأجير الاراضي والبساتين [من قبل اليهود] للبدو والفلاحين العرب في الجليل الغربي » « معاريف ، ١٩٧٥/٧/٣ » . وقد اعلن مدير قضاء الجليل في الوكالة اليهودية اهرون نحماني ان دائرته ارسلت تعميمات لجميع المستوطنات تحذرهم بها « بأن تأجير الاراضي الوطنية للعرب وتسليمهم البساتين من اجل تظليفها وتسويقها يعارض القانون وانظمة المؤسسات الموطنة والحركات الاستيطانية » . وكانت حكومة اسرائيل قد عملت في السابق على سن قانون يمنع المستوطنين اليهود من تأجير اراضيهم للعرب او السماح لهم باستغلالها ، تحت طائلة مصادرة حقوقهم في تلك الاراضي . ووصف اعضاء بعض المستوطنات في الجليل ، الذين يعارضون تأجير الارض للبدو والعرب في الجليل الغربي ، هذه الظاهرة ، الشائعة في الاساس في منطقة طبريا وضواحيها ، بانها خلقت « منطقة استيطان للعرب » ، وانها ظاهرة « سلبية جدا » يمكن ان تضر بالاستيطان اليهودي في الجليل ، واشاروا الى ان هذه الظاهرة تتمثل في تأجير الاف الدونمات في الجليل للبدو والعرب من قريتي سخنين وعرابة (المصدر نفسه) . وتجدر الاشارة هنا الى ان هذه الاراضي كانت ملكا لابناء هذه القرى نفسها في الماضي .

محاولة اعادة اهالي قريتي اقرت وكفر برعم الى بيوتهم

في الوقت الذي يدور فيه الحديث حول مخطط مصادرة جديد للاراضي العربية ، بدأت ترد الاخبار حول احتمال سماح الحكومة الاسرائيلية بعودة اهالي قريتي اقرت وكفر برعم الى قراهم . وكانت قوات الجيش الاسرائيلي قد طردت اهالي القريتين من منازلهم بعد احتلال قراهم سنة ١٩٤٨، ولا زالوا يعيشون كلاجئين في القرى المجاورة في الجليل ، خاصة في قريتي الجش والرامة . ان قصة نضال اهالي هاتين القريتين للسماح لهم بالعودة الى منازلهم معروفة منذ قيام اسرائيل ، وخاصة خلال حكم غولدا مئير . الا ان طلباتهم هذه كانت ترفض دائما . وكانت الحكومة السابقة قد اتخذت قرارا في شهر تموز ١٩٧٢ يقضي بعدم السماح لاهالي القريتين بالعودة الى منازلهم ، لان ذلك سيؤدي الى خلق سابقة خطيرة في اسرائيل ، بسبب وجود الكثير من القرى التي هجرها سكانها في سنة ١٩٤٨ ، والذين لا زالت اعداد منهم تعيش في قرى اخرى داخل فلسطين مثل سخماتا ، البروة ، الكويكات ، عين حوض ، وام الزينات وغيرها . ويبدو ان هناك اتجاها داخل الحكومة الحالية يطالب بالسماح لهؤلاء العرب بالعودة الى قراهم ، بشرط ان يتخلوا عن المطالبة باراضيهم التي كانوا يملكونها قبل قيام اسرائيل ، والتي سلمت للمستوطنات المجاورة . ويدعم هذا الاتجاه نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية الاسرائيلي يغئال الون ، الذي قدم مشروع قرار الى الحكومة يقضي بالموافقة على عودة سكان القريتين . « ولكن هذا القرار ينطبق فقط على اولئك الذين لم يستوطنوا حتى الان بصورة متفق عليها مع الاوساط الحكومية » (راجع ، ١٩٧٥/٧/٢٦) . وهناك مشروع قرار اخر ، وهو مشروع الوزيرين موشي كول وشلومو روزن ، يدعو الى السماح لعرب اقرت وكفر برعم بالعودة الى القريتين ، دون اية شروط